أثر الاختلاف النّحوي في تنوّع أنماط التّراكيب اللّغويّة
- كتاب "مغني اللّبيب" لابن هشام الأنصاري أنموذجًا-

أ. محمد بودية

جامعة محمد خيضر.بسكرة

ملخّص:

تسعى هذه الدّراسة، إلى توضيح بعض مميّزات قضايا الاختلاف النّحوي ومسائله. ذلك أنّ كثيرًا من هذه القضايا والمسائل، كان لها دور كبيرٌ في إثراء الدّرس اللّغوي العربي، وإظهار تفاصيله الدّقيقة، وإغنائه بآراءٍ علميّة لغويّة عديدة. كما كان لها -كذلك- إسهامٌ كبير في تنوّع أنماط التّراكيب اللّغويّة العربيّة، وذلك من خلال محاولة النّحاة التّدليل على صحّة ما وصلوا إليه؛ من نتائج لتأويلاتهم وتقديراتهم لكثير من الجمل والتّراكيب.

الكلمات المفاتيح: الاختلاف النّحوي – التّراكيب اللّغويّة– الأنماط النّحويّة – القضايا النّحوية.

Abstract:

This study aims, to clarify some features, and some positive aspects of issues of difference grammar. Because a lot of these issues, was a major role, on enriched lesson language Arabic, and show its details exact and enriched bay many scientific opinions. Also have had, the contribution of great, in a variety of patterns syntactic of language arabic, because interpretation of many structures.

Words keys: Difference grammar – Language structures - Patterns syntactic – Grammatical issues.

مقدّمة

لم يكن اختلاف النّحاة في كثير من المسائل، سببًا في تعدّد الأحكام والقواعد والمصطلحات فقط، بل نتج عنه – أيضا- توسّع في شرح كثير من أبنية اللّغة وتراكيبها. ذلك أنّ كثيرًا من الاختلافات كانت تتعلّق بتقدير المحذوف أو المضمر من التّركيب. وأغلب تقديرات النّحاة وتأويلاتهم للمحذوف أو المضمر؛ كانت نتاج اختلافهم في العامل أو المعمول أو الأثر الإعرابي. وقد أدّى هذا الاختلاف إلى وجود أنماط تركيبية متعدّدة للجملة الواحدة.

ويعدّ ابن هشام الأنصاري أبرز النّحاة -إن لم يكن أوحدهم*- الذين قاموا بحصر الأنماط التّركيبيّة النّاتجة عن الاختلافات بين النّحاة. وذلك من خلال كتابه المميّز: مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب. ذلك أن هذا الكتاب انفرد بتخصيص باب لمعالجة قضايا الجملة، حيث أحاط وفصّل في الباب الثّاني من كتابه، بأقسام الجملة من خلال معايير التّصنيف[1].

1 – حقيقة الاختلاف النّحوي وأسبابه:

شهد الدّرس اللّغوي عموما والنّحوي خصوصا، أثناء مراحل تكونّه اختلافًا بين النّحاة واللغويّين، في كثير من القضايا والمسائل اللّغوية والنّحوية. وعلى الرّغم من أنّ هناك من حاول أن يُنكر الاختلاف الذي وقع بين لغويّي ونحاة المدرستين؛ البصرية والكوفية، أو يُقلّل من شأنه**. إلاّ أنّ الكثير من الكتب نقلت المسائل المختلف فيها، ومن أبرز هذه الكتب، كتاب: "الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين"، لأبي البركات بن الأنباري (ت577هـ).

كما أنّ هناك من ردّ على إنكار وجود خلاف بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة وذلك كالباحث: عبد الرّحمن الحاج صالح -رحمه الله- حيث يقول: «...فإنّ هناك إنكارًا للحقائق الظّاهرة ظهور الشّمس: وهو ما يوجد في كتب الكوفيّين من الاستدلالات الكثيرة، يعتمدون عليها لدعم أقوالهم وخاصّة عند الفرّاء، هذا من جهة، وما يوجد في كتب البصريّين، وخاصّة سيبويه من كثرة السّماع والاحتجاج بكلام العرب من جهة أخرى»[2].

وقد كان لهذا الاختلاف بين النّحاة أسبابه، من هذه الأسباب ما يتعلّق بطبيعة العلم في ذاته؛ ذلك أنّ المسألة أو القضية قد تحتمل أكثر من رؤية أو تأويل. ومنها ما يرجع إلى: «اختلاف المنهج الذي نهجه كلّ من الفريقين في الأخذ عن العرب فبينما يتشدّد البصريون في سماعهم عن العرب ولا يُثبتون في كتبهم النّحوية إلاّ ما سمعوه عن العرب الفصحاء؛ الذين سلمت فصاحتهم من شوائب التحضّر وآفاته، كان الكوفيون يتوسّعون في رواية أشعار اللّغة وعباراتها عن جميع العرب بدويّهم وحضريّهم »[3].

وقد كان لهذا التشدّد في جمع اللّغة وتدوينها، أو في السّماع والرّواية أثره البارز على تقعيد القواعد، واستخراج الأحكام واستنباطها من النّصوص. حيث أُثر عن البصريّين أنّهم كانوا يتشدّدون في الاستشهاد اللّغوي، فلا يبنون قواعدهم وأحكامهم، على الشاذّ المرويّ من اللّغة. وأُثر العكس على الكوفيّين، إذ إنّهم لا يتحرّجون في استخراج الحكم من المروي الشّاذ، أو القياس عليه[4].

وما يؤكّد حقيقة الاختلاف ما جمعه ابن الأنباري؛ من مسائل مختلف فيها ومن هذه المسائل ما يأتي: - الأصل في اشتقاق الاسم – ترخيم الثّلاثي إذا كان أوسطه متحرّكا – ترخيم الرّباعي الذي ثالثه ساكنٌ – وزن الخُماسي المكرّر ثانيه وثالثه – الوقف – همزة

الوصل- الاسم المقصور- وزن إنسان وأصل اشتقاقه... إضافة إلى هذه المسائل، مسائل نحوية ولغوية أخرى[5].

ولم يكن للاختلاف بين النّحاة أثر سلبي وسيّء فحسب، بل كان له أثر إيجابي - أيضا- تمثّل في إثراء الدّرس اللّغويّ عموما، والدّرس النّحوي خصوصا. وتبيين أنّ اللّغة العربية ثريّة بألفاظها وتراكيبها ومعانيها ومقاصدها[6].

2- الاختلاف في العامل والمعمول والأثر الإعرابي:

عندما ندرس ونُحلّل قضايا اختلاف النّحاة حول الإعراب، يمكن أن نُجمل أغلب هذه القضايا، في ثلاثة عناصر أو محاور هي: - اختلاف النّحاة في العامل – اختلاف النّحاة في المعمول – اختلاف النّحاة في الأثر الإعرابي أو العلامة الإعرابية.

أ- اختلاف النّحاة في العامل:

على الرّغم من أنّ وظيفة العامل- أو دوره- واضحة جليّة، ذلك أنّه يقوم بإحداث الحالة الإعرابية وعلاماتها الدّالة عليها، أو الأثر الإعرابي كما جاء في مفهوم الإعراب بأنّه "أثرٌ ظاهرٌ أو مقدّرٌ يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكّن والفعل المضارع "[7]، إلاّ أنّ هناك تعاريف كثيرة للعامل، وردت في كتب النّحاة واللّغويّين ودراساتهم. من هذه التّعاريف ما يجعل وظيفة العامل معنوية أكثر منها شكليّة، ومنها العكس؛ أي يجعل وظيفة العامل الأساسية هي ما يُحدثه في آخر الكلمة[8].

وقد اختلف النّحاة في تحديد العامل في بعض القضايا النّحوية؛ من هذه القضايا ما ذكره ابن الأنباري، في كتابه: الإنصاف في مسائل الخلاف وذلك كالاختلاف في العامل في المبتدأ والخبر، أو ما أورده في مسألة "رافع المبتدأ والخبر". حيث يقول: «ذهب الكوفيّون إلى أنّ المبتدأ يرفعُ الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان، وذلك نحو "زيدٌ أخوك، وعمرو

غلامُك "وذهب البصريّون إلى أنّ المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأمّا الخبر فاختلفوا فيه؛ فذهب قوم إلى أنّه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنّه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معًا، وذهب آخرون إلى أنّه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء»[9] .

ومن مواضع اختلاف النّحاة في العامل -أيضا- ما أورده ابن الأنباري في مسألة "القول في عامل النّصب في المفعول"، قائلاً: «ذهب الكوفيّون إلى أنّ العامل في المفعول النّصب، الفعل والفاعل جميعًا، نحو "ضرب زيدٌ عمرًا"، وذهب بعضهم إلى أنّ العامل هو الفاعل، ونصّ هشام بن معاوية صاحب الكسائي على أنّك إذا قلت: "ظننتُ زيدًا قائمًا" تنصب "زيدًا" بالتّاء، و"قائمًا" بالظنّ، وذهب خلف الأحمر من الكوفيّين إلى أنّ العامل في المفعول معنى المفعولية، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية. وذهب البصريّون إلى أنّ العامل، الفعل وحده، عمل في الفاعل والمفعول جميعًا.»[10] .

ومعنى هذا أنّ هناك خمسة آراء في عامل المفعول به؛ أربعة منها للكوفيّين، ورأي واحدٌ للبصريّين.

ويوحي تعدّد آراء الكوفيّين في المسألة الواحدة إلى أنّ هذه الآراء، هي نتيجة النّظر في التّركيب اللّغوي مبنى ومعنى، وهو ما نستشفّه ونلاحظه، في رأي خلف الأحمر- من الكوفيّين- عندما جعل معنى الفاعلية هو الفاعل، والعامل في المفعول به هو معنى المفعولية. وهذا على عكس البصريّين، حيث يظهر -من خلال آرائهم- تمسّكهم بالجانب الشّكلي والبنائي، أكثر من تمسّكهم بالمعنى. وهو ما جعل رأيهم واحدًا، غير متعدّد. ذلك أنّ المعنى عرضة للتّغيير، ويحتمل التّأويل أكثر من المبنى. كما أنّ تغيّرات المبنى أو الشّكل، يمكن ضبطها، أو تحديد قواعد لها، أمّا تغيّرات المعنى فيصعب تقعيدها أو ضبطها.

ويظهر هذا بصورة أوضح وأكثر جلاءً، في مسألة "القول في ناصب الاسم المشغول عنه" حيث «ذهب الكوفيّون إلى أنّ قوله: "زيدًا ضربتهُ" منصوب بالفعل الواقع على الهاء، وذهب البصريّون إلى أنّه منصوب بفعل مقدّر، والتّقدير فيه: "ضربتُ زيدًا ضربته."أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنّه منصوب بالفعل الواقع على الهاء، وذلك لأنّه المكنيّ -الذي هو الهاء العائدة- هو الأوّل في المعنى، فينبغي أن يكون منصوبًا به، كما قالوا: " أكرمتُ أباك زيدًا" و"ضربتُ أخاك عمرًا". وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنّه منصوب بفعل مقدّر، وذلك لأنّ في الذي ظهر دلالة عليه، فجاز إضماره استغناءً بالفعل الظّاهر عنه، كما لوكان متأخّرًا، وقبله ما يدلّ عليه»[11].

وما يؤكّد اهتمام الكوفيّين بالمعنى، هو أنّ تحديدهم للعامل في هذا المسألة هو أنّهم رأوا أنّ الاسم المقدّم، الذي هو "زيدًا" في جملة "زيدًا ضربته" هو نفسه الهاء؛ أي بمعنى أدقّ أنّ الهاء لم تضف معنى جديدًا. وأمّا البصريون فكان انطلاقهم من أنّ لكل معمول عاملا خاصًّا به؛ أي – بمعنى أدقّ – أنّهم راعوا النّمط التّركيبي البنائي، الذي يستلزم أنّ كلّ جملة فعلية تتضمّن فعلا متعدّيا، يكون نمطها التّركيبي كالآتي (فعل- فاعل- مفعول به). ولذلك فجملة "زيدًا ضربتهُ" تتضمّن نمطين تركيبيّين وليس نمطًا واحدًا. النّمط الأوّل؛ فعلُه مقدّر يدلّ عليه الفعل الظّاهر في النّمط الثّاني.

ب – اختلاف النّحاة في المعمول:

مثلما اختلف النّحاة في العامل، اختلفوا — كذلك- في المعمول، والمعمول هو ما يظهر عليه الأثر الإعرابي الذي يُحدّده العامل؛ أي- بمعنى أدقّ- أنّ العلاقة التي تجمع العامل بالمعمول، هي الحالة الإعرابية وعلامتها الدّالة عليها. وهذا يعني -أيضا- أنّ المعمول تتحدّد طبيعته ووظيفته بما يُحدثه العامل فيه.

وممّا اختلف فيه النّحاة في المعمول، ما ذكره ابن الأنباري، في مسألة الخلاف في وجه نصب خبر كان، والمفعول الثّاني من مفعولي ظننت. حيث «ذهب الكوفيّون إلى أنّ خبر "كان" والمفعول الثّاني لـ"ظننت" نُصب على الحال، وذهب البصريّون إلى أنّ نصبهما نصب المفعول، لا على الحال.»[12].

وعلى الرّغم من أنّ العامل في هذه المسألة هو الفعل (كان أو ظنّ)، إلاّ أنّ المختلف فيه هو المعمول. ذلك أنّ الفعل عندما يكون تامّا، ويتعدّى إلى مفعول به واحدٍ، يعمل النّصب في هذا المفعول، لأنّ وظيفته هي المفعولية. كما يُمكن للفعل أن يعمل النّصب في مكوّن تركيبي آخر، غير أنّ وظيفة هذا المكوّن قد لا تكون المفعولية، وإنّما تكون حالاً أو تمييزًا. ولذلك اختلف في خبر كان- بوصفه معمولاً للفعل النّاقص- وفي المفعول الثّاني لظنّ؛ هل نُصبا على المفعولية أم على الحالية؟

ومن قضايا الاختلاف المتعلّقة -أيضا- بالمعمول، قضية تقديم المعمول على عامله، وذلك كمسألة تقديم خبر"مازال" وما في معناها عليها. وهو ما شرحه ابن الأنباري، قائلاً:«ذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوز تقديم خبر "مازال" عليها، وما كان في معناها من أخواتها، وإليه ذهب أبو الحسن ابن كيسان من البصريّين. وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز ذلك، وإليه ذهب أبو زكّرياء يحي بن زياد الفرّاء من الكوفيّين، وأجمعوا على أنّه لا يجوز تقديم خبر "مازال" عليها»[13] .

وعلى الرّغم من أنّ الفرّاء يُعدّ من أهمّ أعلام المدرسة الكوفيّة، أو الرّجل الثّاني بعد الكسائي في المدرسة الكوفيّة، إلاّ أنّه في هذه المسألة وافق البصريّين وخالف الكوفيّين.

وعندما يتقدّم خبر "مازال" عليها -حسب رأي البصريّين- فهذا يمكن أن ندخله ضمن تغيّر النّمط التّركيبي للجملة، أو خروج الجملة عن أصل نمطها. ذلك أنّ كلّ تقديم أو

تأخير يُعدّ تحوّلاً عن أصل التّركيب. وهذا التّحول أو التّقديم والتّأخير، يُحدث أثرًا بلاغيا أكثر من إحداثه أثرًا نحويّا.

ومن مسائل الاختلاف في تقديم العامل -كذلك- ما اختلف فيه البصريّون والكوفيّون، في مسألة تقديم الحال على عاملها، حيث «ذهب الكوفيّون إلى أنّه لا يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها، مع الاسم الظّاهر، نحو: "راكبًا جاء زيدٌ" ويجوز مع المضمر، نحو "راكبًا جئتُ"، وذهب البصريّون إلى أنّه يجوز تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظّاهر»[14] .

وقد يُحذف المعمول من التّركيب، ممّا يستوجب التّقدير والتّأويل، فيكون الخلاف في تقدير المعمول. وقد ذكرتْ بعض كتب النّحو واللّغة كثيرًا من المعمولات المحذوفة، التي اختُلف في تقديرها[15].

ج – الاختلاف في العلامة الإعرابية:

العلامة الإعرابية قد تكون أصلية؛ وهي الفتحة والضمّة والكسرة والسّكون. وقد تكون نائبة عن علامة أصلية، كالألف والواو والياء. وممّا اختلف فيه النّحاة العلامات غير الأصلية.

حيث صدر من النّحويّين آراءٌ وأقوالٌ كثيرة في مسألة إعراب الأسماء الستّة، فمنهم من يُعربها بالحُروف نيابةً عن الحركات، وهو ما ذهب إليه ابن مالك — وهو من النّحاة المتأخّرين- وأخذ ابن النّاظم في شرحه للألفية، برأي أبيه، حيث أعرب الأسماء الستّة -إذا كانت مضافة إلى غير ياء المتكلّم- بالواو رفعًا وبالألف نصبًا وبالياء جرًّا[16] .

غير أنّ هناك من النحويّين من نحى منحى سيبويه، كابن عقيل -وهو من شرّاح الألفية- حيث يرى أنّ الصّحيح في إعرابها "أنّها مُعربة بحركات مقدّرة على الواو والألف والياء،

فالرّفع بضمّة مقدّرة على الواو والنّصب بفتحة مقدّرة على الألف والجرّ بكسرة مقدّرة على الياء. فعلى هذا المذهب الصّحيح، لم ينب شيء عن شيء"[17].

وقد شرح أبو حيّان الغرناطي هذا؛ شرحًا مفصّلاً في كتابه: النّكت الحسان في شرح غاية الإحسان[18].

وكما اختلف النّحاة في علامات الإعراب في الأسماء السّتّة، اختلفوا كذلك في علامات الإعراب في المثنّى والجمع، حيث ظهرت عدّة آراء، في تحديد طبيعة العلامة. وأشهر هذه الآراء رأيان: رأي يرى بأنّ علامات الإعراب هي الحروف ورأي آخر يرى أنّ علامات الإعراب هي الحركات المقدّرة على الألف أو الواو أو الياء.

وعند تحليل حجج البصريّين والكوفيّين، في قضايا الاختلاف في الإعراب وما يتعلّق به، نجد أنّ كليهما ينطلقان -في البرهنة على رأييهما- من النّموذج اللّغوي، أو من اللّغة الموصوفة؛ وكثيرا ما يُستند -أثناء تقديم الحجّة- إلى تفسيرات صوتية أو صرفيّة. بمعنى أدقّ أنّ العلامة الإعرابية -مثلا- لم تكن عند كثير من النّحاة علامة نحويّة فقط، بل كانت لها أبعادٌ لغويّة أخرى. وهذا ما يدلّ على أنّ فروع الدّرس اللّغوي كانت متشابكة ويخدم بعضها بعضا حتّى في الجزئيات والمسائل الدّقيقة؛ التي تظهر أنّها نحوية صرفة.

3- الأنماط النّحوية النّاتجة عن اختلاف النّحاة – دراسة وتحليل للتّراكيب اللّغويّة في كتاب "مغني اللّبيب" لابن هشام-

ما يميّز ابن هشام الأنصاري في كتابه "مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب" أنّه أورد كثيرًا من آراء النّحاة المختلفة، أثناء تفصيله في قضايا الجملة، وكان هو «في ذلك كلّه، النّحوي المدوّن، والنّحوي النّاقد، والنّحوي المؤيّد، والنّحوي الرّافض»[19].

وعند دراستي لقضايا الجملة والتّركيب في كتابه، وجدت أنّ التّراكيب اللّغوية المحتملة والمتعدّدة والمتنوّعة – نتيجة تعدّد الآراء- يمكن إجمالها في ثلاثة احتمالات تركيبية عامّة، وهي:

- الاحتمالات التّركيبية للجمل: الفعلية والاسميّة والظّرفيّة.
- الاحتمالات التّركيبيّة للجملتين: الصّغرى والكبرى.
- الاحتمالات التّركيبيّة النّاتجة عن الجمل المعربة، والجمل غير المعربة.

ولكلّ نوع من هذه الاحتمالات أنماطه النّحويّة الخاصّة به.

أ- الاحتمالات التّركيبيّة في الجمل: الاسمية والفعلية والظّرفيّة وأنماطها النّحويّة:

بعد أن فرّق ابن هشام بين الجملة والكلام- معتمدًا في هذا التّفريق شرط الإفادة؛ الذي يُشترط للكلام ولا يُشترط للجملة، وهو ما يجعل الجملة أعمّ من الكلام- بدأ في تقسيم الجملة، من حيث معيار الصّدر، إلى اسمية وفعلية وظرفيّة، معرّفًا وممثّلا لكلّ واحدة. كما عدّ الجملة الشّرطية -التي جعلها الزّمخشري قسما خاصّا- جملة فعلية.

والشّيء نفسه، في جملة النّداء وجملة القسم، لأنّه يُقدّر فيهما فعل النّداء وفعل القسم[20].

وهناك من الباحثين من حاول أن يقارن بين رأي الزّمخشري، وابن هشام الأنصاري، في تحديد أنواع الجمل، فوصل -حسب رأيه- إلى أنّ الزّمخشري راعى الخصائص اللّغوية التي تميّز الجملة العربيّة، أمّا ابن هشام فإنّه لم يراع هذه الخصائص، وإنّما اعتمد على التّفسيرات الذّهنية، والآراء المذهبيّة[21].

ويظهر تنوّع التّراكيب اللّغويّة في الجملة التي يتوقّف تحديدها – من حيث كونُها اسمية أو فعلية- على تقدير النّحاة. وذلك ما جاء في قول ابن هشام "ما يجب على المسؤول عنه

أنّ يُفصّل فيه، لاحتماله الاسمية والفعليّة، لاختلاف التّقدير، أو لاختلاف النّحويّين"[22].

وعدّد ابن هشام، عشرة جمل تحتمل أن تكون اسمية أو فعلية.

ب- الاحتمالات التّركيبيّة للجملتين: الصُّغرى والكبرى، وأنماطها النّحويّة:

خصّص ابن هشام الأنصاري، في كتابه مُغني اللّبيب، مبحثا خاصّا أطلق عليه عنوان: انقسام الجملة إلى صغرى وكبرى. مبيّنا من خلال هذا البحث، متى تكون الجملة صُغرى، ومتى تكون الجُملة كُبرى، ومتى تكون الجُملة ذاتُها صُغرى وكبرى في الوقت نفسه. كما بيّن من خلال هذا المبحث، نوعي الجملة الكُبرى.

يقول ابن هشام: «الكُبرى: هي الاسمية التي خبرُها جملة نحو: "زيدٌ قام أبوه، وزيدٌ أبوه قائمٌ".

والصُّغرى: هي المبنية على المبتدأ، كالجملة المخبر بها في المثالين.

وقد تكون الجملة صُغرى وكُبرى باعتبارين، نحو: "زيدٌ أبوهُ غلامُه منطلقٌ" فجموع هذا الكلام جملة كُبرى لا غير، و"أبوهُ غُلامه منطلقٌ" كبرى باعتبار "غُلامه منطلقُ" وصُغرى باعتبار جُملة الكلام، ومثله {لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي} (الكهف 38). إذْ الأصلُ "لكنْ أنَا هو الله ربّي، ففيها -أيضا- ثلاثة مبتدآت إذا لمْ يُقدّر {هُوَ} ضميرًا له سبحانه ولفظ الجلالة بدل منه أو عطف بيان عليه كما جزم به ابن الحاجب، بل قُدّر ضمير الشّأن وهو الظّاهر، ثمّ حُذِفت همزة أنا حذفًا اعتباطيا، وقيل: حذفًا قياسيّا بأن نُقلتْ حركتُها ثمّ حُذفتْ»[23].

عند دراسة هذا القول لابن هشام، يُمكن أن نخرج بالتّنميط الآتي للجملتين الصّغرى والكُبرى، والتّراكيب النّاتجة عنهما.

- النّمط النّحوي للجملة الصُّغرى الاسمية:

- الوجه الأوّل (وهو النّمط البسيط): مبتدأ مفرد + خبر مفرد.

وذلك مثل: زيدٌ قائمٌ.

- الوجه الثّاني (وهو النّمط المركّب): مبتدأ مفرد + خبر جملة.

ويظهر الوجهُ الثّاني لتنميط الجملة الصُّغرى الاسمية، من خلال المثال الذي ذكره ابن هشام، وهو الجملة الصّغرى: "أبوه غُلامهُ منطلقٌ." التي هي خبرٌ في الجُملة الكُبرى: زيدٌ أبوهُ غُلامهُ منطلقٌ. ذلك أنّ جملة أبوهُ غُلامُهُ منطلقٌ. تكون صغرى وكُبرى باعتبارين، كما ذكر ابن هشام.

- النّمط النّحوي للجملة الصُّغرى الفعلية: ويأتي هذا النّمط على وجهٍ واحدٍ سواء كانت الجملة مستقلّة بذاتها، أو جاءت جُزءًا من جملة كبرى.

هذا النّمط هو: فعل + فاعل. وذلك كالمثال الذي ذكره ابن هشام وهو جُملة: قام أبوهُ؛ التي هي خبرٌ في الجملة الكُبرى: زيدٌ قام أبوهُ.

- النّمط النّحوي للجُملة الكبرى، ويأتي هذا النّمط على ثلاثة أوجه:

- الوجه الأوّل: مبتدأ مفرد + خبر جملة اسمية.

وذلك كمثال ابن هشام؛ زيدٌ أبوهُ مسافرٌ.

- الوجهُ الثّاني: مبتدأ مفرد + خبر جملة فعلية.

وذلك كمثال ابن هشام؛ زيدٌ قام أبوهُ.

- الوجه الثالث: مبتدأ مفرد + خبر جملة مركّبة من جملتين.

وذلك كمثال ابن هشام؛ " زيدٌ أبوهُ غلامُه منطلقٌ." ذلك أنّ هذه الجملة هي جملة كُبرى، جاء الخبرُ فيها، جملةً مركّبة من جملتين؛ هما: أبوه غلامهُ منطلقٌ؛ وهي خبرٌ لزيد، وجملة: غُلامهُ منطلقٌ؛ وهي تتكوّن من مبتدأ (غلامُ) و(خبر) منطلقٌ.

كمّا قسّم ابن هشام الجملة الكُبرى إلى نوعين؛ ذات الوجه وذات الوجهين. يقول ابن هشام: «انقسام الكُبرى إلى ذات الوجه، وذات الوجهين

ذات الوجهين: هي اسمية الصّدر فعلية العجز، نحو "زيدٌ يقوم أبوه" كذا قالوا وينبغي أن يُراد عكس ذلك في نحو: "ظننت زيدًا أبوه قائمٌ" بناء على ما قدّمنا.

وذات الوجه: نحو "زيدٌ أبوهُ قائمٌ" ومثله على ما قدّمنا نحو: "ظننتُ زيدًا يقومُ أبوهُ"».

ويكون تنميط الجملة الكبرى ذات الوجهين وذات الوجه، بناءً على ما ذكره ابن هشام كالآتي:

- النّمط النّحوي للجملة الكُبرى ذات الوجهين:

• الوجهُ الأوّل: مبتدأ + خبر جملة فعلية.

وهذا مثل ما ذكره المؤلّف؛ زيدٌ يقومُ أبوهُ.

• الوجهُ الثّاني: فعل + فاعل + مفعول به أوّل + (مبتدأ + خبر= مفعول به ثانٍ).

وهذا مثل قول المؤلّف: طننتُ زيدًا أبوهُ قائمٌ.

- النّمط النّحوي للجملة الكُبرى ذات الوجه:

* الوجه الأوّل: مبتدأ + خبر جملة فعلية.

ومثّل لها ابن هشام بجملة: زيدٌ أبوه قائمٌ.

* الوجه الثّاني: فعل + مفعول به أوّل + (فعل + فاعل = مفعول به ثانٍ).

ومثالها: ظننتُ زيدًا يقوم أبوه.

وسمّاها ابن هشام جملة كبرى ذات وجه؛ لأنّها تأتي اسمية الصّدر اسمية العجز، أو فعلية الصّدر فعلية العجز. بمعنى أدقّ أنّ المبتدأ اسم، والخبر جملة اسمية. أو المبتدأ فعل، والخبر جملة فعلية.

إضافة إلى ما ذكرته، من التّراكيب اللّغوية، وأنماطها النّحوية، للجمل: الاسمية والفعلية، والظّرفية والشّرطية، وللجملتين: الصّغرى والكبرى، يمكن استخراج التّراكيب اللّغوية، وتنميطها نحويّا، للجمل المعربة وغير المعربة. من خلال كتاب مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب. غير أنّ التّفصيل فيها يتطلّب بحثًا خاصّا لتنوّعها وكثرة عددها، وكثرة التّأويلات والتّقديرات النّاتجة عنها، التي تتطلّب – أيضا- جهدًا خاصّا لحصرها، والتّدقيق فيها.

خاتمة:

توصّلت في ختام هذه الدّراسة إلى مجموعة من النّتائج، يمكن إجمالها فيما يلي:

- استفاد الدّرس اللّغوي العربي كثيرًا، من اختلاف النّحاة في كثير من المسائل حيث أدّت هذه الاختلافات، إلى التّفصيل والتّدقيق في عدّة أبوابٍ وقضايا لغويّة. كما نتج عنها تدقيقٌ لكثيرٍ من الأحكام والقواعد النّحوية. ويرجع إليها –كذلك- فضلٌ كبيرٌ، في معالجة بعض القضايا الصّوتيّة والصّرفية، وبيان علاقتها وأثرها على الأحكام النّحويّة.

- على الرّغم من اختلاف النّحاة، في بعض العوامل والمعمولات، إلاّ أنّه لا يُمكن بأيّ حال من الأحوال، إلغاء العامل والمعمول من النّحو العربي ولا إلغاء تقديرهما، لأنّ بالعامل والمعمول، نتوصّل إلى حصر المعاني والمقاصد، التي يريدها المتكلّم من كلامه. وهذا ما وصلت إليه، بعد تحليلي للأنماط التّركيبية، النّاتجة عن التّقديرات المختلفة. ذلك أنّ المتكلّم قد يقصد من كلامه معانيَ لا تظهر إلاّ من خلال تقدير العامل أو المعمول، أو كليهما. لكن- في الوقت نفسه- لا يجب عزل العامل عن البناء اللّغوي وأصله. ذلك أنّ العامل

والمعمول، بمثابة القالب الذي يُرجَع إليه، لمعرفة أصل البناء، وهو في الوقت نفسه، يُمكن أن يكون وسيلة لإنشاء بناء لغويّ صحيح.

– الأنماط اللّغوية للاحتمالات التّركيبية عند ابن هشام الأنصاري، هي احتمالات بالمفهوم الرّياضي؛ أي بمفهوم الرّياضيات، وليس بالمفهوم اللّغوي فقط. ذلك أنّ هذه الاحتمالات تحصِرُ جميع الأنماط التّركيبية النّاتجة عن التّقديرات الصّحيحة؛ أي التي يُمكن أن تُقدّر، ولا تخالف البناء اللّغوي العربي الصّحيح.

الهوامش والإحالات:

[*] ألّف الزّمخشري كتابا صغيرًا، تناول فيه أحوال اللّفظ المفرد، وأحوال التّركيب اللّغوي. سمّاه: المفرد والمؤلّف. إلاّ أنّه لم يفصّل في أنواع التّراكيب والجمل، مثلما فصّل فيها ابن هشام الأنصاري. (يُنظر: كريم حسين ناصح الخالدي، مناهج التّأليف النّحوي، دار صفاء للنّشر والتّوزيع-عمّان. الأردن.ط1، 1427هـ.2007م ص 147.).

[1]– يُنظر: ابن هشام الأنصاري (جمال الدّين)، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب. تحقيق: الدّكتور مازن المبارك، ومحمّد علي حمد الله. مراجعة: سعيد الأفغاني. دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع- بيروت – لبنان.2007م. ص 741.

[**] – هناك من الباحثين من رأى أنّ الكثير ممّا اختُلف فيه لها علاقة بالفروع فقط، وكثير من المواد المختلف فيها – أيضا- لا تتصّل بالنّحو بل فوائد لغوية فقط. (يُنظر: إبراهيم السّامرّائي، المدارس النّحوية. أسطورة وواقع. دار الفكر للنّشر والتّوزيع، عمّان- الأردن.ط1 1987. ص 7)

[2] – عبد الرّحمن الحاج صالح، الخلاف بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة. محاولة جديدة لتوضيح ما حصل من ذلك. مجلّة المجمع الجزائري للّغة العربية، العدد10، السّنة الخامسة، ذو الحجّة 1430هـ، 2009 م.ص 40.

[3] – محمد حسنين صبرة، ثمرة الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، دار غريب للطّباعة والنّشر والتّوزيع- القاهرة، 2001. ص 8.

[4] - المرجع نفسه، ص 8.

[5] - أبو البركات بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، تحقيق ودراسة: الدّكتور جودة مبروك محمّد مبروك، مراجعة: الدّكتور رمضان عبد التوّاب. مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر. ط1، 2002. ص 731- 736. (فهرس الموضوعات).

[6] - -يُنظر: محمد حسنين صبرة، ثمرة الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ص 59- 81.

[7] – ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمّد محي الدّين عبد الحميد، دار الطّلائع، القاهرة- مصر. (د.ط)، 2004، ص 58.

[8] - يُنظر:مصطفى بن حمزة، نظريّة العامل في النّحو العربي " دراسة تأصيلية تركيبية"، مطبعة النّجاح الجديدة، الدّار البيضاء – المغرب.ط1، 2004. ص .98

[9] – أبو البركات بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ص .40

[10] – المصدر نفسه، ص 72.

[11] – المصدر نفسه، ص 77.

[12] – المصدر نفسه، ص .129

[13] – المصدر نفسه، ص .134

[14] – المصدر نفسه، ص .210

[15] – يُنظر: شوقي ضيف، المدارس النّحوية، ص .41

[16] – يُنظر: ابن النّاظم (أبو عبد اللّه بدر الدّين محمّد)، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الحميد محي الدّين، دار الجيل، بيروت، ص 36.

[17] - ابن عقيل، شرح ابن عقيل، تحقيق عبد الحميد محي الدّين، دار إحياء التّراث العربي، ج1، ص .44

[18] – يُنظر: أبو حيّان الغرناطي، النّكت الحسان في شرح غاية الإحسان، تحقيق الدّكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرّسالة ط1، 1405هـ، 1985م، ص .37

[19] – عصام نور الدّين، منهج ابن هشام النّحوي من خلال شواهده. مجلّة الباحث، (مجلّة فكريّة، تأسّست في باريس سنة 1978، وتصدر من بيروت لبنان.)، السّنة الخامسة، العدد 2/ 1983. 26. ص 109.

[20] – يُنظر ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ص 357- .359

[21] – يُنظر: علي أبو المكارم، التّراكيب الإسنادية. الجمل: الظرفية- الوصفية- الشّرطية. مؤسّسة المختار للنشر والتّوزيع. القاهرة.ط1 2007م. ص 15.

[22] – ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ص 359.

[23] – المصدر نفسه، ص 361.